ان شا فعل وان شا ترك نزل منزلة الاختياري فيكون في حكمه او انها لما ترتب عليها
امور اختيارية جعلت في حكمه والمراد ما كان اختياريا نفسه او اثره وههنا
تنبيه وهو ان ما تقرر من اشتراط الاختيار انما هو بالنظر للحقيقة
اما المجاز فله كما يصرح به كلام الزمخشري حيث قال ومن المجاز حمدت
الارض رضيت سكناها والرعاء يتحامدون الكلا وجاورته فما حمدت
جواره وافعاله حميدة وهذا طعام ليست عنده محمدة اي لا يحمد
الكلوه الثالث وهو من يتحقق منه الحمد وشرطه ان يكون معظما بثنايه
للمحمود في ساير اقواله وجميع افعاله ظاهرا وباطنا بان يقصد به
انشا التعظيم على جهة التعميم فلو اقترن بما دل عليه الوصف بالكمال
من التعظيم والمعظمة من جميع الوجوه الا جهة واحدة فاقترن منها
بتحقيرا واستهزا او تهكم كالو صدر بفعل اكثر الجوارح مع مخالفة
جارحة واحدة لم يكن حمدا لان التعظيم الظاهري والباطني انما
يتحقق تقارنهما باعتبار قيد زايد هو اعتبار العموم في الافراد واذا
كان بعض افراده صارفا عن التعظيم لم يظهر من حاله التعظيم فلا يتحقق
التعظيم كذا حققه صدر الافاضل وايد بان التعظيم والتحقير من شخص
واحد في ان واحد لا يجتمعان فان فرض اجتماعهما لم يتبادر منه الا التحقير
فكانه نص في التحقير فحمل المحتمل عليه والتحقير في القبح والذم اشد
اثم واشد من التعظيم في الحسن والكمال الا ترى ان ادنى ما يوهم
الاستهزا او التهكم يوجب الذم والعقوبة وكلما يترتب على منتج التعظيم
ما يناسبه اذا قلت لكن لا يلزم اعتقاد اتصاف المحمود بالجميل المذكور
عند المحققين بل الشرط عدم اقترانه بشوب تحقير مدخل الوصف
عما قطع بانتفايه كما مر قال الدواني ولا ينافيه توجيه الشريف لاشتراط
التعظيمين بانه اذا عري عن مطابقة الاعتقاد لم يكن حمدا بل سخرية
لانه اراد بالاعتقاد لازمه وهو انشا التعظيم لا معناه الحقيقي فان
الحمد قد يكون انشاييا ولا معنى لمطابقة الاعتقاد فيه لان ما يتعلق
به الاعتقاد لا يوصف حقيقة بمطابقة الاعتقاد اذ المتبادر من مطابقة
الاعتقاد الاتحاد في الايجاب والسلب او ما يستلزمه او يوول اليه
وذا لا يوجد الا في القضايا ولذلك لا نسمع من احد من اهل الاصطلاح
ان التصور يطابق الاعتقاد بل لو قال احد ان تصور مفهوم بخواص
يطابق الاعتقاد بنسبة اهل العرف الخاص لما يكره وحمل المطابقة
على هذا المعنى اقرب من التزام اتصاف التصورات بالمطابقة والا

اذ ليس

اذ ليس في هذا المعنى الا ذكر الملزوم وارادة اللازم مع ان اهل العرف
العام قد يطلقون الاعتقاد بهذا المعنى يقال فلان له اعتقاد في فلان
ويراد مثل ذلك ولا بعد فيه لان الناس يعدون الوصف بالجميل المعلوم
الانتفا اذ الا انه كذلك مدحا وحمدا كالقصايد المشتملة على وصف
الممدوح بما هو محقق الانتفا الى هنا كلام الدواني قال واما الجواب
بان الواصف يعتقد اتصاف المحمود بما ذكر وبانهم ارادوا بالمعنى مجازية
والمعتقد واتصاف المنعوت بها فيرده اذ الاول خلاف البديهة والثاني
خلاف الواقع انتهى واعترضه صدر الافاضل بان الاول لو كان خلاف
البديهة والثاني خلاف الواقع لم يقصد العقلا افادته ولم يكن اللفظ
مستعملا في معناه الحقيقي والثاني لو كان خلاف الواقع لما كان الكلام
مستعملا في معناه المجازي فيلزم ان لا يكون الكلام المذكور حقيقة
ولا مجازا انتهى واجاب الدواني بما نصه هذا السيد الفاضل لم يتذكر انه
لا يلزم من عدم اعتقاد مدلول الكلام ان لا يكون الكلام مستعملا
فيه فان الاخبار التي مضمونها خلاف اعتقاد المتكلم كقول السني المخفي حاله
عن المعتزلي العبد خالق لافعاله الاختيارية مستعمل في معناه الحقيقي
مع انه لا يعتقده بل جميع الاكاذيب التي يعتمدها اهلها كذلك ثم انه
حمل قوله والاول خلاف البديهة على ان مضمون تلك الاخبار خلاف
البديهة وفرع عليه انه لا يلزم ان لا يقصد العقلا افادته ويرد عليه
منع الملازمة فان الاكاذيب التي يعتمدها المتكلم العاقل قد تخالف
البديهة مع قصد المتكلم افادتها لغرض من الاغراض كتغليط
المخاطب او تبكيته او امتحانه او للتخييل فلا يلزم ان يكون ذلك
الكلام حقيقة ولا مجازا كما توهمه والاخبار قد يقصد بها افادة
التخييل كما في القضايا الشعرية انتهى الرابع المحمود وقد سبق اشتراط
كونه فاعلا مختارا او في حكمه ثم ان المحققين التفتازاني والحرالي والمفسرين
الاقصلين الزمخشري والقاضي صرحوا في عدة مواضع بان الحمد مختص
به سبحانه وتعالى منحصر فيه وعليها اشكال قضواله بالصعوبة لان
افعال العباد كما ترجع الى الله من جهة الخلق والاقدار والتهيية للاسباب
والتوفيق ترجع الى العبد من جهة المباشرة بعد الارادة وهذه الجهة
وان رجعت الى الله لانه المحصل للاسباب الدافع للموانع ترجع للعبد
قطعا لخلق الجميل فيه ومكنه من مباشرته فيحمد باعتبارها فرجوعه الى
الله لا يقتضي الحصر والناس فيه فريقان تحزوا على اوليك المحققين

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)